مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

بحث

حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية للسوريين

حمزة رستناوي
أحمد مولود الطيار

القسم الخاص بالنتائج والخلاصات

(حيادية الدولة تجاه عقائد السوريين)

أولًا: موقف السلطة السورية خلال الحقبة الأسدية

إن تناول الوثائق الدستورية والأدبيات الرسمية يُظهر أن الدولة السورية لم تكن محايدة فيما يخص هويتها. تمّ تكريس هوية قومية للدولة. وإنّ ضعف حضور النصوص الدينية في الدستور قد يبدو ميزة، لكنه في الواقع نتاج حساسيات طائفية غير مُعلنة.

لم يعتمد النظام السوري خلال الحقبة الأسدية على الولاء الأيديولوجي البعثي، بل ميز بين السوريين على أساس الولاء الشخصي والطائفي، وبذلك انتقل النظام السوري من نموذج الاستبداد الشمولي إلى نموذج الدولة السلطانية التي تستند إلى عصبية عائلية وطائفية كقاعدة اجتماعية.

فيما يخص القطاعات المدنية، كانت سياسات التعيين والترقية الحكومية تعتمد على عوامل متعددة ومركبة، مثل الولاء الشخصي للرئيس الأسد، والانتساب إلى حزب البعث، والفساد المالي وشبكة علاقات القرابة والمعارف.

ولم تكن الوظائف الحكومية المدنية تخضع لتمييز ديني أو طائفي بشكل عام. بل كانت تقوم على توزيع متناسب، بحيث لا يشعر السوري المنتمي إلى أي فئة دينية أو طائفية بالاستبعاد أو ضعف التمثيل.

لم يكن يعتمد نفوذ الشخص في المنصب الحكومي على مُسمى المنصب نفسه أو الكفاءة، بل على مدى قربه من دائرة القرار الرئاسي، والجهة التي قامت بتعيينه.

تم صبغ الجيش السوري والأجهزة الأمنية بطابع طائفي، لاستخدام الولاء الطائفي للرئيس الأسد كحامل اجتماعي سياسي، حيث حظي السوريون العلويون بحجم تمثيل غير متوازن، مقارنة بالفئويات السورية الأخرى، وحظي الضباط العلويون الموالون على صلاحيات تتجاوز حدود منصبهم، مقارنة بزملائهم من غير العلويين. استخدم الأسد الأب مبدأ (ثالوث القيادة) المُصمم على أساس طائفي في الجيش لضمان الولاء تام لسلطته.

أسهمت سياسات الأسد القمعية المتوحشة في ظهور ثقافة المظلومية السنّية لدى شرائح واسعة من السوريين خلال الحقبة الأسدية، بما سوف يُعقّد المشهد السياسي ويقلّص إمكانات الانتقال الديمقراطي المأمول.

سعت السلطة السورية عمومًا إلى إقامة مجتمع متجانس ظاهريًا، تتمركز هويته الوطنية بدلالة السلطة السورية نفسها وزعيمها، والأيديولوجيا البعثية التي هي في أساسها أيديولوجيا قومية عابرة للأديان والطوائف. لكن مع اندلاع الثورة السورية تم التساهل مع الخطاب الطائفي العلوي، وشجعت السلطة السورية حركة التبشير الشيعي الإيراني في المجتمعات السورية.

سعت السلطة السورية إلى تقييد حرية التجمعات الدينية عمومًا، باستثناء الشعائر والمواكب الشيعية التي كانت تقوم برعايتها. يلاحظ تسامح السلطة السورية مع الإلحاد وانتقاد الفكر الديني والمعتقدات عمومًا، مقارنة بالدول العربية المجاورة، ويمكن تفسير ذلك بسبب الأيديولوجيا البعثية-اليسارية الحاكمة نفسها، وبسبب وجود بعد طائفي- غير سنّي، غير مسيحي- للسلطة السورية نفسها.

لم تكن السلطة السورية تسمح بإقامة الشعائر الدينية في المؤسسات الحكومية، مع وجود بعض الاستثناءات في بعض المؤسسات المدنية، مع تشدّد في المنع عندما يتعلق الموضوع بالمؤسسات العسكرية.

لم تكن المؤسسات الدينية في سورية مستقلة، حيث استُخدمت المعاهد الدينية وأماكن العبادة من قبل النظام والمعارضة الإسلامية معا، كوسيلة للتحشيد السياسي، مما جعل المجال الديني خاضعًا لاستقطاب سياسي حاد.

كانت السلطة السورية تدير المؤسسات الدينية والتعليم الديني بشكل مباشر، من خلال وزارة الأوقاف، وهي التي تمثل الإسلام الرسمي السنّي دون غيره من الأديان والطوائف الديني. وقد خضعت الأنشطة الدينية لرقابة أمنية صارمة، شملت بشكل خاص خطب الجمعة والأنشطة الدينية في المساجد. ومع تنامي النفوذ الإيراني، شهدت المؤسسات الدينية الرسمية تغييرات تدعم سياسات التبشير الشيعي.

دستوريًا، لا يوجد دين رسمي للدولة السورية، لكن المادة الدستورية التي تشير إلى (الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع) قد تُعطي إشارات باتجاه حياد نسبي، مقارنة بالصيغ التشريعية الأخرى المطروحة في الثقافة العربية الإسلامية والدول العربية الأخرى.

بالرغم من التأكيد على مبدأ المساواة دستوريًّا بين المواطنين، فإن ثمة ارتباطًا بين قوانين الأحوال الشخصية والطوائف الدينية، ونستنتج أن المقصود بها مساواة المواطنين ضمن الفئوية الدينية الواحدة، ولا تشمل المساواة بين أفراد الفئويات/ الطوائف الدينية المختلفة.

لم تُظهر السلطة السورية إرادة سياسية خلال الحقبة الأسدية لتبنّي قانون أحوال شخصية مدني موحد يشمل جميع السوريين، والسبب الرئيسي هو أن هذه القضية لا تشكل أولوية بالنسبة للسلطة التي كانت تسعى للحفاظ على هيمنتها واستقرارها. وإضافةً إلى ذلك، تخشى السلطة أن تؤدي مثل هذه التغييرات إلى إثارة احتجاجات شعبية وردود فعل سلبية ليست مُستعدة للتعامل معها.

ثانيًا: موقف الطيف السياسي الإسلامي خلال الحقبة الأسدية

تناولت الدراسة مواقف أربعة كيانات إسلامية، هي هيئة تحرير الشام، والمجلس الإسلامي السوري، وحركة الإخوان المسلمين، والائتلاف الوطني[1].

عرضت هيئة تحرير الشام والمجلس الإسلامي السوري لموقف يرفض وبشكل صريح مبدأ حيادية الدولة تجاه عقائد السوريين، ويتماشى وجود هوية دينية إسلامية صريحة للدولة.

حركة الإخوان المسلمين قدّمت رؤية قد تبدو غير منسجمة، تدعم وجود هوية حضارية ثقافية إسلامية للدولة السورية، رؤية قد تثير التباسًا في قدرة الجماعة على تنفيذها، ربطًا بالقاعدة المجتمعية الشعبية.

الائتلاف الوطني قدّم رؤى تدعم وجود هوية حضارية إسلامية للدولة السورية، رؤية عمومية فضفاضة قد تبدو هجينة، تحاول الملائمة ما بين مبدأ المواطنة المتساوية والميراث الفقهي التقليدي.

موقف هيئة تحرير الشام خلال الحقبة الأسدية

لا تقدّم هيئة تحرير الشام رؤية موثقة يمكن الاعتماد عليها، فيما يخص الوثائق الدستورية أو السياسية عمومًا، والموقف من قضية حيادية الدولة تجاه عقائد السوريين خصوصًا. وهي لا تميل للتصريح عن رؤيتها في هذا النوع من المواضيع. وبالاستناد إلى البيان الختامي لمبادرة «المؤتمر السوري العام نحو إدارة مدنية في المناطق المحررة»، التي دعت إليها الهيئة عام 2017؛ كانت «الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع»، كما نص البيان على (وجوب الحفاظ على هوية الشعب السوري المسلم).

بشكل تدريجي، خلال بضع سنوات، تخلت هيئة تحرير الشام عن الأيديولوجيا السلفية الجهادية العالمية وتبنّت رؤية إسلامية سلفية محلّية، كما عرضت سرديتها الخاصة الإسلامية للثورة السورية، حيث إن (الثورة السورية هي صراع بين الحراك الشعبي الإسلامي والنظام النصيري) حسب زعمها، كما تعرض الهيئة لهوية دينية صريحة للدولة السورية تنطوي على تنميط شمولي أيديولوجي إسلامي.

تؤكد أدبيات هيئة تحرير الشام، على مبدأ العدل بدلًا من المساواة بين الناس والسوريين، كما تُطرح مفاهيم التعايش والتسامح لا على أساس المساواة، بل على أساس قبول المُختلف عقائديًا ضمن شروط سلطة الإسلاميين. لا تستخدم مقررات التربية العقائدية مصطلح «المسيحيين» بل «النصارى»، كما أنها تتبنى منظورًا ناقدًا للعقائد المسيحية واليهودية. تدريجيًا وخلال 2023-2024 تم تقليل استخدام مصطلح « النصيريين» السائد في الخطاب الإسلاموي عمومًا إلى مصلح» العلويين» الأكثر قبولًا بين السوريين.

رئيس الجمهورية يجب أن يكون (مسلم من أهل السنة والجماعة) لوجود مانع عقائدي- شرعي يمنع (ولاية الكافر على المسلم).

---

(1) الخطاب السياسي والأدبيات السياسية للائتلاف الوطني تخرج عن مألوف الخطاب الإسلامي سياسيا باتجاه انفتاحي ديمقراطي، ولكن تم وضع الائتلاف الوطني ضمن الطيف الإسلامي: -1 لوجود تمثيل وازن للإخوان المسلمين والطيف المرتبط بهم في الائتلاف، -2 كون الحكومة السورية المؤقتة في مناطق سيطرتها وفصائل الجيش الوطني المرتبطة بمظلمة الائتلاف الوطني هي قوى ذات توجه إسلامي صريح.

تقر الهيئة بوجود مظلومية سنّية خلال الحقبة الأسدية وتحمّل مسؤوليتها للنظام «النصيري» والدول الداعمة له.

تقترح هذه الدراسة بأن الهيئة تدعم التصنيف الديني والطائفي للسوريين على الوثائق الرسمية لكون ذلك ينبني عليه (أحكام شرعية تتعلق بقوانين الأحوال الشخصية)، كما ترفض مبدأ المحاصصة الطائفية.

ترفض الهيئة مبدأ حرية الاعتقاد بالنسبة للمسلمين، وتجرّم الانتقال العقائدي خارج الإسلام، كما تدعم الرؤية الفكرية للهيئة قانونًا يمنع ازدراء الإسلام وذلك لحماية القيم الدينية الخاصة به، وليس الأديان عمومًا. كما تجرّم رؤيتهم انتقاد أساسيات الإيمان الإسلامي.

فيما يخص ممارسة الشعائر الدينية، تؤكد رؤية الهيئة على إلزام المسلمين بممارسة الشعائر الدينية، سواء داخل أو خارج المؤسسات الحكومية والعسكرية. عمومًا، تقر الجماعات السلفية المُشابهة للهيئة أيديولوجيًا بحق المسيحيين واليهود في إقامة شعائرهم الدينية، وعدم التدخل في شؤونهم الدينية وقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم.

تستند هيئة تحرير الشام إلى الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع، ويشمل ذلك إقامة ما يُسمى بالحدود، وضمنها حد الردة على المسلم الذي يترك الإسلام. على الرغم من ذلك، لم تُرصد أي أحكام قضائية بالقتل بناءً على تطبيق حد الردة من المحاكم التي تديرها حكومة الإنقاذ في مناطق نفوذ الهيئة في إدلب وريف حلب. إنّ عدم تطبيق هذه العقوبة لا يلغي مفاعيلها النفسية الرادعة، ومحاولة الناس تجنب شبهة الاتهام بها. ففي مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام، يتم إدارة الشؤون الدينية بشكل مركزي من خلال وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد التابعة لحكومة الإنقاذ السورية التابعة للهيئة، كما أنّها خصصت «مديرية شؤون القرآن الكريم» التي تُعنى بتنظيم دورات تحفيظ في المساجد والمعاهد الشرعية.

موقف الائتلاف الوطني، الحكومة السورية المؤقتة، فصائل الجيش الوطني السوري:

لا يحتوي «ميثاق الثورة السورية لحقوق الإنسان والحريات العامة» على أي إشارة دينية أو قومية مباشرة، لتوصيف هوية الدولة السورية المأمولة.

يؤكد «الميثاق» على مبادئ المساواة والعدالة والكفاءة بشكل عام، دون الخوض في تفاصيل الحالة السورية، ولم يتناول الميثاق بالتفصيل موضوع حيادية الدول من عقائد السوريين، ولم تستطيع الدراسة تبيّن موقف الائتلاف لعدم التجاوب.

يؤكد "الميثاق» على (مبدأ حرية الاعتقاد واحترام الدولة للعقائد والأديان والمذاهب كافة)، ومن المرجح أن الائتلاف يعرض منظورًا يمكن الاستناد إليه في وضع قوانين تمنع «ازدراء الأديان». ويؤكد الائتلاف الوطني مسؤولية الدولة في ضمان ممارسة الشعائر الدينية، من دون تخصيص للدوائر الحكومية والمؤسسات.

بالنسبة إلى علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية، يدعم الائتلاف الوطني حق كل دين أو مذهب بإدارة أوقافه وشؤونه ومؤسساته. ومع ذلك، لم يحدد الميثاق طبيعة العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية.

أما فيما يخص التعليم، فإن الائتلاف الوطني يدعم تعزيز الثقافة الإسلامية، كجزء من أهداف العملية التعليمية، ضمن صياغة منفتحة على أبعاد ثقافية أخرى.

يعترف الائتلاف بوجود قوانين أحوال شخصية خاصة لكل طائفة دينية.

لم يتناول الميثاق الهوية الدينية للدولة أو مصادر التشريع بشكل صريح. ويمكن تفسير هذا الغياب بالسعي لتجنّب الخلافات بين القوى السياسية المكوّنة للائتلاف، والتي تحمل توجهات أيديولوجية متنوعة. وقد يكون السبب ترك هذه القضايا التفصيلية إلى جمعية تأسيسية أو برلمان منتخب مستقبلي.

يؤكد الميثاق على دور إشرافي للدولة في التعليم الديني، وأن تحتفظ كل فئوية دينية بحق تدريس مقرر التربية الدينية وفق عقيدتها.

بالانتقال إلى موقف الحكومة السورية المؤقتة التابعة رسميًا للائتلاف الوطني، ومواقف الفصائل المنضوية تحت مسمى الجيش الوطني، من مواضيع حيادية الدولة من عقائد السوريين، نجدها تستند إلى مرجعية إسلامية تقليدية، ولديها مديريات ومكاتب شرعية يشغلها رجال دين أو حقوقيون مُتدينون. وبشكل عام، تفتقر الفصائل المنضوية تحت مُسمى الجيش الوطني إلى خطاب سياسي أو سياسي-فكري محدد، وكانت تتجنب الإشارة إلى مواقفها رغم محاولات التواصل معها.

موقف المجلس الإسلامي السوري:

يقدّم المجلس هوية إسلامية شاملة بأبعاد مؤدلجة للدولة، حيث تُعتبر سورية جزءًا من الأمة الإسلامية. الانطلاق من كون الدولة جزءًا من كيان أكبر يثير إشكالية تقديم الانتماء الكلي على الانتماء الوطني الخاص.

يؤكد ميثاق المجلس على (تحقيق الولاء لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين).

عند الوقوف على موقف المجلس، من موضوع التمييز بين السوريين على أساس الاعتقاد أو الانتماء الديني والطائفي، يمكن ملاحظة أن الصياغات التي يقدّمها المجلس ذات طبيعة عامة، وتفتقر إلى رؤية تفصيلية، ولا تقدّم إجابات على الأسئلة الإشكالية.

يؤكد المجلس على مفهوم حرية الشعب السوري، وليس حرية الإنسان السوري في الاعتقاد والرأي والتعبير.

يتحدث المجلس عن (مرجعية شرعية وسطية موحّدة للشعب السوري، تحافظ على هويته وحريته واستقلاله)، لكنه لا يشير إلى حق الإنسان في الاعتقاد، أو الانتقال العقائدي ضمن مفهومه للحرية.

يسعى المجلس (لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية) وكل الأشكال السائدة لتطبيق الشريعة الإسلامية تُلزم المسلمين بأداء العبادات والطقوس الدينية، وتعاقب على تركها، كالإفطار في رمضان وعدم المشاركة في صلاة الجمعة مثلًا، كما تُحرّم وتجرّم الانتقال العقائدي من الإسلام في حال التعبير العلني عن هذا الانتقال. لذلك، فإن سكوت أدبيات المجلس الإسلامي السوري عن تناول هذه القضايا الإشكالية يمكن أخذه على محمل التقييد والتحريم.

يعتمد المجلس في مرجعيته على الشريعة الإسلامية، وفق منهج أهل السنة والجماعة. ويركز المجلس في رؤيته على الشريعة الإسلامية نفسها، بقواعدها ومقاصدها الكلية، وليس على المقاصد أو المبادئ العامة فحسب.

ترى رؤية المجلس أن الإسلام هو المصدر التشريعي (مع استخدام «أل» التعريف)، ولم تذكر أنه المصدر الوحيد أو الرئيسي.

يُشاهد التباس أو ربما تناقض بين إقرار المجلس بحقوق الأقليات التي أقرها الشرع، وبين قوله بكفالة حقوق المواطنة الكاملة لكل السوريين بغض النظر عن دياناتهم وأعراقهم.

موقف جماعة الإخوان المسلمين في سورية:

تدعم الجماعة وفقًا لما ورد في «عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين» عام 2012 مبدأ المواطنة، حيث (يحقّ لأيّ مواطنٍ الوصول إلى أعلى المناصب، استنادًا إلى قاعدتي الانتخاب أو الكفاءة.. وتتمتع فيها المرأة بحقوقها الكاملة).

ورغم استنتاجنا، كذلك، أن الجماعة قد تساند وصول رئيس غير مسلم إلى سدة الحكم، فإن هذا الموقف قد لا يحظى بقبول شعبي بين قواعدها التقليدية، مما يطرح تساؤلات حول هذا الطرح ومدى إمكانية تنفيذه فعليًا.

إن إعلان الجماعة -كما نفترض- رفض خانة الدين في الهوية الشخصية والمحاصصة الطائفية قد يتعارض مع طبيعتها كحركة دينية، مما قد يُنظر إليه على أنه محاولة لتسويق صورة مدنية دون تغيير حقيقي في بنيتها الفكرية.

وإنّ الجمع بين «الشرائع السماوية» و«المواثيق الدولية» كمرجعية لحقوق الإنسان قد يثير إشكاليات حول كيفية التوفيق بينهما، خاصة في القضايا الخلافية المتعلقة بحرية الاعتقاد والمساواة المطلقة.

على الرغم من تأكيد الجماعة على مبدأ حرية الاعتقاد، استنادًا إلى آيات قرآنية مثل (لا إكراه في الدين)، فإن موقفها من الإلحاد العلني أو حق الفرد في تغيير دينه يظل غامضًا، خاصة في ظل الأحكام الفقهية المتعلقة بقضايا «الردة».

وإن تشديدها على التعددية الفكرية والحوار السلمي لا يوضّح بجلاء مدى قبولها لحرية انتقاد المعتقدات الدينية علنًا، حيث قد يُفهم أن هناك حدودًا لهذه الحرية تتوافق مع التوجه الديني للجماعة.

وفيما يتعلق بقوانين ازدراء الأديان، يمكن الاستنتاج أن الجماعة قد تميل إلى دعم مثل هذه القوانين، حفاظًا على السلم الاجتماعي والقيم الإسلامية التي تعتبر جزءًا من مشروعها المجتمعي.

يُفهم من رؤية الجماعة أن التعليم الديني جزءٌ أساسي من مشروعها التربوي، مما يعني أنها قد تدعو إلى تمويل المدارس والمعاهد الدينية من قبل الدولة لضمان استمرار دورها في بناء الشخصية المسلمة، وفقًا لمنهج (إسلامي حضاري). وقد تشجع الجماعة على دعم المجتمع لهذه المؤسسات بشكل مستقل.

تسعى الجماعة إلى تعزيز دور الدولة في إدارة المؤسسات الدينية والتعليم الديني، وتأكيد حضور مقرر التربية الإسلامية في المناهج الدراسية. وتدعو إلى دعم وتمويل المدارس والمعاهد الدينية، وتؤيد وجود منصب مفتي عام ووزير أوقاف ينسجمان مع «رؤيتها الإسلامية النهضوي».

ثالثًا: موقف الطيف السياسي القومي

في العموم، تدعم القوى القومية الكردية السورية مبدأ حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية للسوريين، بما يشمل الإدارة الذاتية الديمقراطية والمجلس الوطني الكردي. القضية الأساسية بالنسبة لهذه القوى هي القضية القومية الكردية، والإشكاليات المتوقع ظهورها بالنسبة لهذه القوى تكمن في مبدأ حيادية الدولة تجاه قوميات السوريين، وليس في حيادها تجاه العقائد الدينية للسوريين.

موقف الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا[2]:

بناء على وثيقة «العقد الاجتماعي» المُعدّلة والمستندة إلى رؤية عبد الله أوجلان، تدعم الإدارة الذاتية الانتماء إلى «جمهورية سوريا الديمقراطية»، مع التركيز على حيادية الدولة تجاه الأديان والقوميات، والمساواة بين جميع المكونات السورية.

من جهة أخرى، قد تنظر شريحة واسعة من السوريين إلى الوثيقة بكونها تسعى لفرض أيديولوجيا لا تنسجم مع طبيعة المجتمع السوري المتعدد، ويُنظر إلى الحيادية التي تدعو إليها الوثيقة كإقصاء غير مباشر للهوية الدينية الإسلامي لغالبية السوريين، ما قد يزيد من التوترات بدلًا من تعزيز التعايش.

تشدد الوثيقة على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الدين، وترفض المحاصصة الطائفية والقومية، إلا أنها قد تواجه انتقادات شعبية بسبب تجاهلها لما يُعرف بـ «المظلومية السنية»، والمجتمعات السورية السنّية التي عانت من التهميش في ظل النظام السوري خلال الحقبة الأسدية.

تظهر تناقضات بين النصوص النظرية والممارسات العملية، إذ أيدت شخصية قيادية مبدأ المحاصصة بشكل مؤقت، ما يُثير تساؤلات حول الالتزام بالمبادئ المعلنة.

ويرفض النص تصنيف المواطنين على أساس الدين، سواء في الوثائق الرسمية أو في شروط تولي المناصب العليا، مما يعكس رغبة في تعزيز التماسك الوطني.

فيما يتعلق بحرية العقيدة والتعبير، تؤكد الوثيقة على حرية العقيدة والضمير والفكر، بما يشمل

(2) من المهم الإشارة إلى أن تصنيف (قسد) ضمن تيار قومي كردي قد تعترض عليه (قسد)، وجاء التصنيف لضرورات اقتضاها البحث.

الانتقال بين الأديان والحق في الإلحاد. وترفض قوانين «ازدراء الأديان» لتعزيز حرية النقاش الفكري والنقد البناء، مع الحفاظ على حيادية المؤسسات الحكومية تجاه المعتقدات.

تمنح الوثيقة المجموعات الدينية والثقافية حق تشكيل مؤسساتها وتنظيم شؤونها بشكل مستقل، وتدعم حيادية التعليم من خلال تجنب تدريس أي مناهج دينية موجهة. وتدعو الوثيقة إلى استقلال المؤسسات الدينية ماليًا عن الدولة، وتقليص الأدوار الرسمية للدين في النظام الحكومي، ومن ذلك إلغاء وزارة الأوقاف ومنصب المفتي العام.

في الجانب التشريعي، تدعو الوثيقة إلى دستور حيادي يلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويضمن المساواة بين المواطنين دون تمييز.

تدعم الوثيقة تبني قانون أحوال شخصية مدني موحد، يعزز فكرة المواطنة ويفصل بين الدين والتشريعات القانونية.

تتسق وثائق وأدبيات الإدارة الذاتية مع رؤية علمانية تُعزز التعددية واللامركزية، إلا أن فجوات التطبيق العملي تظل التحدي الأكبر. وبينما تهدف الوثيقة إلى تعزيز التعايش المشترك وضمان الحقوق للجميع، فإن التناقضات بين المبادئ النظرية والتطبيق الواقعي تُهدد بتحقيق هذه الأهداف في بيئة اجتماعية معقدة ومتنوعة كالمجتمع السوري.

موقف المجلس الوطني الكردي:

تشترك رؤية المجلس في العموم مع رؤية (قسد) في غالب النواحي، ولكن كان لافتًا «مرونة وانفتاح» المجلس فيما يخص موضوع مصادر التشريع ذات المرجعية الإسلامية وإمكانات الاستفادة منها.

يؤيد المجلس اعتماد هوية محايدة للدولة السورية، بما يحقق التعددية وحماية حقوق جميع المواطنين، ويرفض عبارة «الإسلام هو الدين الرسمي للدولة»، وعبارة «الإسلام دين غالبية الشعب السوري».

يرفض المجلس الوطني الكردي اشتراط أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام. كما يرفض المجلس وجود خانة الدين في الهوية الشخصية.

وكان ملفتًا تأييد المجلس الوطني الكردي لمبدأ المحاصصة، لضمان تمثيل جميع المكونات السورية.

يؤيد المجلس الحق في الإلحاد العلني، كجزء من حرية المعتقد.

يؤيد المجلس الحق في الانتقال بين الأديان، وكذلك انتقاد المعتقدات الدينية كجزء من مبدأ حرية المعتقد.

يدعم المجلس وجود قانون يحظر الإساءة المتعمدة إلى الأديان.

يدعم المجلس حرية ممارسة الشعائر الدينية في المؤسسات الحكومية، بشرط عدم تخصيص أماكن

محددة داخل المؤسسات.

يدعم المجلس إشراف محدود للدولة على المؤسسات الدينية دون تدخل مباشر.

يتفق المجلس مع (قسد) في ضرورة إلغاء مقررات التربية الدينية واستبدالها بمقررات الأخلاق وتاريخ الأديان.

بخصوص التمويل الحكومي، فإن المجلس يتفق مع (قسد) بضرورة وجود تمويل حكومي جزئي للمدارس والمعاهد الدينية لضمان استقلال تلك المؤسسات دون الاعتماد الكامل على الدولة.

يؤيد المجلس إبقاء منصب المفتي كرمز تاريخي رمزي دون تأثير فعلي، ويؤيد إبقاء وزارة الأوقاف كوزارة «للشؤون الدينية» مع دور تنظيمي محدد.

يدعم المجلس مبدأ حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية، لكنه أشار إلى إمكانية اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية والقرآن الكريم والسنة النبوية والفقه الإسلامي كمصدر من مصادر التشريع المتعددة. وفضّل وجود قوانين أحوال شخصية منفصلة تعكس خصوصية كل طائفة دينية في سورية.

ومن المهم هنا الإشارة، أن المجلس الوطني الكردي هو مظلة سياسية لأحزاب سياسية متنوعة تجمع بين «الليبرالية السياسية» و«المحافظة الاجتماعية»، كما تتبنى أحزابًا أخرى توجهًا «علمانيًا يساريًا مع تنوع سياسي- أيديولوجي»، وهذا ما سوف يصعّب دراسة مواقف قوى المجلس من قضايا حساسة تتعلق بـ حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية للسوريين.

موقف حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (ناصريون):

يطرح الحزب مفهومه لهوية سورية ذات بعد وطموح قومي عربي، تؤكد على المواطنة المتساوية بين السوريين داخليًا، وتسعى لتحقيق مشاريع قومية فوق وطنية بنفس الوقت.

تدعم رؤية الحزب بناء الدولة الوطنية المستقلة الخالية من كل أشكال النزاعات والعنف على خلفية مذهبية أو طائفية أو عرقية. وتؤكد أنّ الاثنيات العرقية والطائفية التي يتشكل منها النسيج الوطني السوري لها جميع الحقوق، وعليها جميع الواجبات.

تُغفل أدبيات الحزب السياسية ووثائقه أي إشارة قد تفيد في تبيان موقفه من موضوع حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية للسوريين، أو تفاصيل العلاقة ما بين الدولة والمؤسسة الدينية.

لم يُبدِ قيادة الحزب اهتمامًا بالإجابة على الأسئلة التي تطرحها الدراسة بهذا الخصوص، كدين الدولة أو دين رئيس الدولة، أو موقفه من قضايا المظلوميات والمحاصصة الطائفية وقضايا الأحوال الشخصية ومصادر التشريع وغيرها.

موقف حزب النهضة السوري التركماني:

يؤكد حزب النهضة على مبدأ حيادية الدولة تجاه الأديان، ويعتبر أن عبارة «الإسلام دين غالبية الشعب السوري» تضرّ بالحياد الديني للدولة.

بالمقابل، تدعم الكتلة الوطنية التركمانية السورية رؤيةً لا تتوافق مع مبدأ حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية للسوريين، كونها مع (حكم ديمقراطي ذي مرجعية إسلامية قائم على مفهوم المواطنة)، وتطالب (بحقوق سياسية وثقافية واجتماعية للمكون التركماني).

يرفض حزب النهضة اشتراط أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام، كما رفض وجود خانة الدين في الهوية الشخصية.

ويعتبر الحزب أن الكفاءة هي المعيار الوحيد لشغل المناصب، ويرفض مبدأ المحاصصة في الحكم.

فيما يخص الحريات الدينية، يلاحظ عدم وجود موقف مُحدد من الحق في الإلحاد العلني والانتقال العقائدي، ويمكن تفسير ذلك بالحساسية العالية لهذه الموضوعات في المجتمعات السورية. ويدعم الحزب سنّ قانون يجرم الإساءة المتعمدة للأديان.

فيما يخص دور الدولة في إدارة المؤسسة الدينية، يدعم الحزب إشرافًا محدودًا للدولة من دون تدخل مباشر.

يدعم الحزب ضرورة وجود مقرر ديني واحد لجميع الطلاب بتوجيه وصفي عام.

يدعم الحزب وجود تمويل حكومي جزئي للمدارس والمعاهد الدينية لضمان استقلال هذه المؤسسات.

يؤيد الحزب إبقاء منصب المفتي كرمز تاريخي رمزي دون تأثير فعلي. يؤيد بقاء وزارة الأوقاف كوزارة «للشؤون الدينية» مع دور تنظيمي.

يؤكد الحزب على دستور ذي طابع إسلامي: حيث يكون «القرآن الكريم والسنة النبوية هما مصدر من مصادر التشريع».

بالمقابل، يدعم الحزب اعتماد قانون مدني موحد لجميع السوريين. وهذا يتوافق مع فهم حيوي غير تمييزي للنصوص الدينية.

رابعًا: موقف الطيف السياسي العلماني

يعرض كلٌّ من الحزب الليبرالي السوري واللجنة السياسية للحراك المدني السلمي في السويداء رؤيةً يمكن وصفها بالعلمانية، ومواقف تدعم الحياد الكامل للدولة تجاه عقائد السوريين. وينظران إلى الدولة كجهاز وظيفي يساوي بين المواطنين.

ويمكن التساؤل هنا حول إمكانات وتحديات تطبيق هذه الطروحات في المجتمعات السورية وتوافقها مع اتجاهات الثقافة السورية السائدة.

مواقف اللجنة السياسية للحراك المدني السلمي في السويداء

تتبنى اللجنة موقفًا علمانيًا واضحًا، يرفض الإشارة إلى هوية حضارية عربية أو إسلامية للدولة.

وتعارض وجود دين رسمي للدولة، وترفض النص على أن «الإسلام هو دين غالبية الشعب السوري».

تعزز اللجنة مبدأ حيادية الدولة تجاه الدين في المبادئ فوق الدستورية، مما يعكس موقفًا علمانيًا يسعى للفصل بين الدين والسياسة. وقد جاء هذا التوجه نتيجة عوامل متعددة، منها طبيعة مجتمع الموحّدين الدروز الذي يفصل بين السلطة الزمنية والدينية، والخوف من فرض هوية إسلامية «سلفية سنية» للدولة، في حال وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة.

ترى اللجنة أنه لا حاجة لأي شرط ديني لتولي منصب رئيس الجمهورية.

تعترف اللجنة بوجود مظلومية سنّية خلال العقود الماضية، لكنها تضع مسؤوليتها على النظام السياسي الحاكم.

اللجنة ترفض إدراج خانة الدين أو المذهب في الوثائق الرسمية.

تؤكد اللجنة على اعتماد معيار الكفاءة فقط في شغل الوظائف والمناصب الحكومية، مع رفض أي نوع من المحاصصة الطائفية أو القومية.

تدعم اللجنة الحق في الانتقال العقائدي ضمن حرية الاعتقاد، لكنها ترفض ممارسة الإلحاد العلني.

تعارض اللجنة انتقاد المعتقدات الدينية، وتدعم وجود قانون لمعالجة الإساءات المتعمدة للأديان.

تفضل اللجنة عدم ممارسة الشعائر الدينية، داخل المؤسسات الحكومية والعسكرية، مما يبرز توجهها نحو تعزيز بيئة مؤسساتية علمانية.

تدعو اللجنة إلى عدم تدخل الدولة في إدارة المؤسسات الدينية.

ترفض اللجنة وجود مقررات دينية في المناهج الدراسية.

تعارض اللجنة تقديم أي تمويل حكومي للمعاهد والمدارس الدينية.

تؤيد اللجنة إلغاء مناصب مثل المفتي ووزارة الأوقاف، ما يعزز رؤيتها للفصل التام بين الدولة والدين.

فيما يتعلق بحيادية الدولة في التشريعات والقوانين، تؤكد اللجنة أن سورية يجب أن تكون دولة حيادية تجاه عقائد مواطنيها، مع الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية ومقاصدها يمكن أن تكون ضمن مصادر التشريع.

ومع ذلك، تدعم اللجنة حرية الاختيار بين قانون ديني وقانون مدني للأحوال الشخصية، وترى أن الدول العلمانية التي تضمن الحريات الدينية هي الأنسب لضمان حقوق الجميع.

ثمة تحديات إضافية يمكن توقعها في ما يخص اللجنة السياسية للحراك المدني السلمي في السويداء، تتعلق بكيفية موائمة طروحاتها الليبرالية مع ثقافة المجتمعات المحلية التي تمثلها اللجنة. مثلًا، بناء على إجابات الاستبيان تفترض الدراسة تأييد اللجنة للحق في الانتقال العقائدي بما يشمل ترك مذهب الموحدين الدروز، كذلك تفترض الدراسة تأييد اللجنة لقانون زواج مدني اختياري بما يشمل الزواج المُختلط العابر للطوائف الدينية.

موقف الحزب الليبرالي السوري «أحرار»:

يتبنى الحزب رؤية ليبرالية تحترم التنوع الثقافي والاجتماعي والديني السوري، ويرى أن الدولة يجب أن تكون حيادية تجاه الأديان.

عارض الحزب تحديد دين رسمي للدولة، ويرى أن الاعتراف بالإسلام كدين غالبية الشعب السوري يجب أن يكون في إطار يكفل حقوق الجميع ضمن المواطنة الشاملة.

على صعيد العلاقة بين السلطة والمجتمع، لا يرى الحزب ضرورة لربط منصب رئيس الجمهورية بأي انتماء ديني، إذ يعتبر الكفاءة هي المعيار الوحيد لشغل المناصب العامة.

في الوقت نفسه، يعارض الحزب وجود خانة الدين في الوثائق الرسمية.

ويرفض نظام المحاصصة الطائفية أو القومية، مؤكدًا أهمية العدالة الاجتماعية لجميع السوريين دون تمييز.

فيما يتعلق بحرية الاعتقاد والتعبير الديني، يدعم الحزب حرية الفرد في اختيار معتقداته وممارستها، ومنها الحق في الإلحاد أو الانتقال العقائدي بين الأديان.

كما يؤيد حرية انتقاد المعتقدات الدينية، بشرط احترام القانون ومنع التحريض على الكراهية.

ومع ذلك، يرفض الحزب سن قوانين تجرّم ازدراء الأديان، لأنها قد تتعارض مع حرية التعبير.

من ناحية أخرى، يدعو الحزب إلى الحد من ممارسة الشعائر الدينية داخل المؤسسات الحكومية والعسكرية للحفاظ على حياديتها.

أما بخصوص علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية والتعليم الديني، فإن الحزب يشدد على حيادية الدولة في التعامل مع المؤسسات الدينية، ويرى أن تمويلها يجب أن يكون ذاتيًا ومستقلًا.

فيما يتعلق بالتعليم، يدعم الحزب حق الإدارات المحلية في إدراج مناهج تعليم ديني تتناسب مع خصوصية مجتمعاتها، شرط أن تخلو من أي خطاب كراهية أو تمييز.

كما يدعو إلى إلغاء منصب المفتي ووزارة الأوقاف بما ينسجم مع مبدأ حيادية الدولة.

وفيما يخص التشريعات والقوانين، يرى الحزب أن قانون الأحوال الشخصية المدني هو الأنسب لضمان حقوق الأفراد، مع السماح بالزواج الديني كخيار طوعي، بشرط عدم تعارضه مع الدستور أو الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

كما يؤكد الحزب على أولوية القانون المدني، في حالة تعارضه مع القوانين الدينية.

رؤية قانونية ودستورية:
(ترجمة الحياد الديني إلى توصيات وبنود دستورية)

في ختام هذا البحث، حاولنا الابتعاد عن صيغة «توصيات عامة»، حيث دأبت البحوث الأكاديمية على الحث عليها، وارتأينا تقديم رؤية قانونية ودستورية لصناع القرار في سورية، ولأي مؤتمر وطني قادم. تكون تلك الرؤية بمنزلة توجيه يُستَعان به لترجمة مبدأ الحياد الديني إلى نصوص دستورية تضمن تطبيقه بفعالية في السياق السوري، حيث يتوجب صياغة بنود واضحة وشاملة تتناول كافة الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالحياد الديني. هذه البنود يجب أن تُراعي التنوع الديني والطائفي في سورية، وتضمن المساواة بين جميع المواطنين بغضّ النظر عن معتقداتهم، مع وضع ضمانات دستورية تحول دون تمييز أو هيمنة أي عقيدة دينية على أخرى.

المحور الأول: الموقف من هوية الدولة

تدعم الدراسة الإشارة إلى هوية ثقافية حضارية إسلامية للشعب أو الدولة السورية، تأخذ طابعًا معنويًا لا ينبني عليها أي تمييز سياسي أو حقوقي بين السوريين. إنّ الإشارة إلى البعد الحضاري الثقافي الإسلامي للشعب هي تأكيد لواقع اجتماعي-ثقافي موجود، وهي تساعد في تلبية احتياجات نفسية عميقة لغالبية الشعب.

حذف أي اشارة تختص بدين الدولة السورية أو فقرة تختص بالدين الرسمي للدولة.

عدم الحاجة إلى تخصيص فقرة عن دين غالبية الشعب السوري. فعلى الرغم من أن الإسلام حقيقة هو دين غالبية الشعب السوري، فإن الحديث عن أغلبية وأقلية غير سياسية في نصّ دستوري قد يُشكّل خرقًا لمبدأ حيادية الدولة، ويُشعر السوريين من غير المتدينين وغير المسلمين بالتمييز.

تدعم الدراسة تضمين مبدأ حيادية الدولة تجاه عقائد السوريين، ضمن المبادئ فوق الدستورية أو المواد الأساسية غير القابلة للتعديل في أي وثيقة دستورية، لكون أي خرق لمبدأ حيادية الدولة تجاه عقائد السوريين يشكّل خرقًا لمبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، بما ينعكس تمييزًا أو إحساسًا بالتهميش عند فئة من السوريين. وسبب التوصية بتضمين مبدأ حيادية الدولة تجاه عقائد السوريين هو تجنب تغييرها بسبب غالبية برلمانية مرحلية أو مؤقتة قد تفرزها انتخابات ديمقراطية. إنّ مبدأ حيادية الدولة تجاه العقائد الدينية للمواطنين يمكن تقعيده ودعمه بالاستناد إلى اجتهادات فقهية ونصوص وسرديات دينية إسلامية كثيرة، بما قد يساعد في توضيح أن مبدأ حيادية الدولة لا يستهدف الانتقاص من العقائد الدينية للسوريين المسلمين السنّة أو غيرهم.

تعترف الدولة بالتنوع الثقافي والديني للمجتمع السوري، وتلتزم بحماية هذا التنوع كجزء من التراث الوطني.

يُحظر استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية داخليًا، أو اتخاذه وسيلة لدعم أو معارضة أي جهة أو سياسة خارجية.

المحور الثاني: الموقف من تمييز سلطة الدولة بين السوريين على أساس الدين

تجنب الإشارة إلى دين رئيس الجمهورية، لكون أي إشارة سوف تشكّل انتهاكًا لمبدأ حيادية الدولة تجاه عقائد السوريين ومبدأ المواطنة المتساوية. في دولةٍ غالبية سكانها من المسلمين لا نحتاج إلى تخصيص أن الإسلام هو دين وعقيدة رئيس جمهورية يُنتخَب ديمقراطيًا، وقد يبدو ذلك من قبيل المفارقة! رئيس الجمهورية هو منصب وظيفي في الجهاز السياسي للدولة بشكل عام، وهو منصب مؤقت يتم تقييده ضمن صلاحيات ومسؤوليات محدد وليست مطلقة.

جميع المواطنين متساوون في تولي المناصب العامة، ويُلغى أي نص يشترط الانتماء الديني أو المذهبي لأي منصب، حتى منصب رئيس الجمهورية.

تجنّب الإشارة إلى أي مظلومات دينية أو طائفية أو قومية، لكونها تتنافى مع مبدأ المسؤولية الفردية الجنائية، ولكونها تساعد في تأجيج الانقسام المجتمعي، بما يعرقل إجراءات تطبيق العدالة الانتقالية، وبما قد يبرر انتهاكات مجرمي الحرب.

تجنب الإشارة إلى خانة الدين في الهوية الشخصية والوثائق الحكومية عمومًا، باستثناء الوثائق التي تتعلق بمعاملات وقوانين الأحوال الشخصية، بناء على رغبة الأشخاص أنفسهم وليس كقاعدة عامة.

رفض مبدأ المحاصصة الطائفية أو القومية في المناصب الحكومية، والاعتماد على الكفاءات، مع الإشارة إلى ضرورة وجود تمثيل سياسي متوازن للسوريين مناطقيًا، يراعي تنوع المجتمع السوري دينيًا وقوميًا.

منع الإكراه الديني. حيث يحظر على أي جهة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ممارسة أي شكل من أشكال الإكراه على الأفراد، في ما يتعلق بعقائدهم أو ممارساتهم الدينية.

تلتزم الدولة بمكافحة جميع أشكال التمييز الديني أو المذهبي أو الثقافي، في القطاعات العامة والخاصة، وتُنشئ هيئة مستقلة مختصة بمراقبة تنفيذ مبادئ المساواة.

المحور الثالث: حرية الاعتقاد والتعبير الديني

التأكيد على مبدأ حرية الاعتقاد والتعبير عن الرأي والاعتقاد دون اشتراط أو انحياز أو تقييد، أي مبدأ «لا إكراه في الدين».

عدم تضمين أي مادة تشير إلى الإلحاد، بسبب الحساسية المجتمعية السورية حول ذلك.

منع الموظفين الحكوميين عن سؤال الشخص السوري عن اعتقاده الديني وطائفته ومذهبه.

موضوع الانتقال العقائدي مشمول في حرية الاعتقاد، ولا يحتاج إلى أي اقرار أو إثبات قانوني من أجهزة الدولة القضائية والتنفيذية، لأنه شأن يخص صاحبه، ولا ينبني عليه ما يستوجب التصريح والإعلان للعموم.

تجريم العنصرية بشكل عام، وبما يشمل التحريض على العنف والكراهية على أساس الاعتقاد الديني؛ العنصرية هي جريمة بحق أشخاص، وليست جريمة عامة بحق دين أو معتقد.

ينبغي التمييز ما بين البحث العلمي والرأي في مواضيع الأديان، بما يتضمن عرض وجهات نظر نقدية، وبين التحريض على الكراهية والعنصرية الدينية.

رفض وجود قانون بخصوص «ازدراء الأديان»، لأن قانون تجريم العنصرية وخطابات التحريض على العنف والكراهية سوف يحقق المطلوب، لتجنب إساءة استخدام هكذا قانون لقمع حرية التعبير.

حرية الأفراد في ممارسة الشعائر الدينية في المؤسسات الحكومية والعسكرية، مع وجود لوائح تنظيمية تضمن عدم عرقلة سير العمل الوظيفي، وعدم التمييز بين الموظفين على أساس الاعتقاد الديني وممارسة الشعائر الدينية.

المحور الرابع: علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية والتعليم الديني

تدعم الدراسة دورًا إشرافيًا للدولة فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية.

تدعم الدراسة وجود مقرر وطني مشترك لجميع الطلاب، بتوجيه وصفي عام أو مقرر تاريخ الأديان أو مقرر مادة السلوك والأخلاق في المدارس الحكومية. وبغض النظر عن الخيار السابق، ينبغي إظهار وتظهير القيم الحيوية الإسلامية كالعدالة والتسامح وثقافة العمل في المناهج الدراسية بما ينسجم مع ثقافة الشعب السوري.

تخصيص مادة التربية الدينية بشكل فئوي للمدارس الخاصة ذات الطابع الديني.

تمويل حكومي جزئي ومشروط للمدارس والمعاهد الدينية لضمان سير عملها وضمان تعاونها وقيامها بدور إيجابي في المجتمع.

عدم الحاجة إلى منصب مفتي الجمهورية، مع وجود مجلس استشاري لا يملك سلطة تشريعية أو تنفيذية للشخصيات الدينية السورية على اختلاف تنوعاتها.

عدم الحاجة إلى وزارة الأوقاف، مع وجود هيئات دينية متعددة تقوم بإدارة المؤسسات وأماكن العبادة الدينية، ولكنها تخضع للإشراف الحكومي والقوانين.

تلتزم الدولة بتقديم الخدمات العامة، ومنها التعليم والرعاية الصحية، على أساس المساواة الكاملة بين المواطنين دون أي تمييز ديني أو مذهبي.

تُحترم استقلالية المؤسسات الدينية للطوائف، ويُمنع تدخل الدولة في شؤونها الداخلية إلا في إطار ما يقتضيه القانون والنظام العام.

تلتزم الدولة بمراقبة مصادر التمويل للمؤسسات الدينية، لضمان الشفافية ومنع استخدامها في نشر التعصب أو دعم النشاطات غير القانونية.

تشمل المناهج الدراسية برامج تركز على تعزيز قيم المواطنة، التسامح، وحقوق الإنسان، وتشجيع الحوار بين الثقافات.

تضمن الدولة نظامًا تعليميًا مدنيًا محايدًا يحترم التعددية الثقافية والدينية. وتمنع المناهج التعليمية من الترويج لدين معين أو الإساءة لأي معتقد ديني أو معاد للدين. وتختص المحكمة الدستورية العليا بمراجعة القوانين والتشريعات لضمان توافقها مع مبدأ الحياد الديني والمساواة الدستورية. إنّ الفقه الإسلامي هو منتج بشري تاريخي متنوع ويشكّل جزءًا من التجربة التشريعية والقانونية الإنسانية بشكل عام. وإن الإشارة إلى الشريعة الإسلامية بمقاصدها الحيوية تجنبنا التقيد الحرفي بتفسيرات النصوص وتحيلنا إلى التفسير بدلالة أولويات الحياة والعدل والحرية (حفظ النفس، حفظ الكرامة الإنسانية، حفظ الأملاك، حفظ حرية الاعتقاد الديني..). إن وجود إشارات إلى الميراث الثقافي الإسلامي في نصوص دستورية هو تعبير عن التراث الثقافي الحضاري التاريخي السوري نفسه، وهو يلبي احتياجات نفسية-انتمائية معينة عند شريحة واسعة من السوريين.

المحور الخامس: الدستور وقانون الأحوال الشخصية

تختص المحكمة الدستورية العليا بمراجعة القوانين والتشريعات لضمان توافقها مع مبدأ الحياد الديني والمساواة الدستورية. إنّ الفقه الإسلامي هو منتج بشري تاريخي متنوع، ويشكل جزءًا من التجربة التشريعية والقانونية الإنسانية بشكل عام. وإن الإشارة إلى الشريعة الإسلامية بمقاصدها الحيوية تجنبنا التقيد الحرفي بتفسيرات النصوص، وتحيلنا إلى التفسير بدلالة أولويات الحياة والعدل والحرية (حفظ النفس، حفظ الكرامة الإنسانية، حفظ الأملاك، حفظ حرية الاعتقاد الديني..). إن وجود إشارات إلى الميراث الثقافي الإسلامي في نصوص دستورية هو تعبير عن التراث الثقافي الحضاري التاريخي السوري نفسه، وهو يلبي احتياجات نفسية-انتمائية معينة عند شريحة واسعة من السوريين.

وبناء عليه، تقترح الدراسة اختيار واحد أو أكثر من الصياغات التالية:

سورية دولة حيادية تجاه عقائد مواطنيها.

الفقه الإسلامي من مصادر التشريع.

مقاصد الشريعة الإسلامية وتفسيراتها السمحة والمتعددة من مصادر التشريع.

فيما يخص قانون الأحوال الشخصية، تقترح الدراسة:

حرية الاختيار للمواطن السوري ما بين قانون أحوال شخصية فئوي ديني، أو قانون أحوال شخصية مدني عام للسوريين. وسبب هذه التوصية احترام قيمة الحرية الفردية للإنسان عمومًا والإنسان السوري ضمنًا.

قائمة المراجع

- البكور، طارق. ملخص مادة العقيدة الإسلامية: جامعة إدلب، 2023
- الرزاز، منيف، التجربة المرة، مكتبة مدبولي، 1967
- الحاج، عبد الرحمن، البعث الشيعي في سورية 1910-2007، المعهد الدولي للدراسات السورية، 2009
- الحامدي، مصعب، الحركة السياسية الكردية وأحزابها، مركز أبحاث ودراسات مينا
- الزعبي، زيدون، الدين والدولة بين التيارات الليبرالية والمحافظة السورية: قراءة في دساتير سورية 1920-1950 1973-، عمران للدراسات الإستراتيجية، 2020
- بطاطو، حنا، فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنا وسياساتهم، المركز العربي للأبحاث، 2014
- خورشيد، أحمد، الأحزاب الكردية وتفاعلاتها في المشهد السوري، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 2016
- دراجي، إبراهيم، وريم تركماني، المسألة الدينية في الدساتير السورية: مسح تاريخي مقارن، برنامج الشرعية والمواطنة في العالم العربي، 2019
- شعبة المناهج في كلية الشريعة، جامعة إدلب، معالم في الفكر والثورة، الطبعة الأولى، 2023
- علي أحمد، طه، عبد الله أوجلان وَحَلُّ الأمة الديمقراطية: قراءة أولية، مركز أتون للدراسات
- عمران للدراسات الإستراتيجية، ديمقراطية البعث: انتخابات 2020 ومقاربات تكريس المادة الثامنة، 2020
- فان دام، نيكولاس، الصراع على السلطة في سوريا، مكتبة مدبولي، 1995
- فقه العبادات لغير المختصين (مختصر من كتاب الفقه المنهجي على المذهب الشافعي)، إعداد لجنة علمية من كلية الشريعة والحقوق، جامعة إدلب، 2023
- موسى، دعد، قوانين الأحوال الشخصية في سوريا، مؤسسة فيرديش إيبيرت، 2018
- مقابلات شخصية
- الحاج علي، محمد، لواء منشق، مقابلة شخصية، 2024
- نعسان آغا، رياض، مستشار سابق لحافظ الأسد، ووزير وسفير سابق، مقابلة شخصية، 2024
- سفر، علي، مدير البرامج في قناة سوريا دراما التلفزيونية سابقًا، مقابلة شخصية، 2024

ملحق (3): مصفوفة البحث (خلاصة مكثفة) [3]

أولاً: مصفوفة القوى والكيانات السياسية

	النظام السوري - الحقبة الأسدية	هيئة تحرير الشام	الائتلاف الوطني	المجلس الإسلامي السوري	الإخوان المسلمين	قسد	المجلس الوطني الكردي	الاتحاد الاشتراكي	النهضة السوري التركماني	اللجنة السياسية السويداء	الحزب الليبرالي
المحور الأول - الموقف من هوية الدولة											
وجود هوية للدولة السورية؟	هوية قومية عربية	هوية دينية إسلامية صريحة	هوية حضارية ثقافية إسلامية	هوية دينية إسلامية صريحة	هوية حضارية ثقافية إسلامية	هوية محايدة تجاه الأديان	هوية محايدة تجاه الأديان	هوية قومية عربية	هوية محايدة تجاه الأديان	هوية محايدة تجاه الأديان	هوية محايدة تجاه الأديان
الإسلام هو الدين الرسمي للدولة؟	لا يوجد دين رسمي للدولة	الإسلام هو الدين الرسمي للدولة	عدم تعيين	الإسلام هو الدين الرسمي للدولة	الإسلام هو الدين الرسمي للدولة	رفض (الإسلام هو الدين الرسمي للدولة)	رفض (الإسلام هو الدين الرسمي للدولة)	عدم تعيين	عدم تعيين (الإسلام هو الدين الرسمي للدولة)	رفض (الإسلام هو الدين الرسمي للدولة)	رفض شديد (الإسلام هو الدين الرسمي للدولة)
الإسلام هو دين غالبية الشعب السوري	عدم تعيين	الإسلام هو دين غالبية الشعب السوري	عدم تعيين	الإسلام هو دين غالبية الشعب السوري	عدم تعيين	غير ضرورية (الإسلام دين غالبية الشعب السوري)	غير ضرورية (الإسلام دين غالبية الشعب السوري)	عدم تعيين	(الإسلام دين غالبية الشعب السوري) رفض	غير ضرورية (الإسلام دين غالبية الشعب السوري)	غير ضرورية (الإسلام دين غالبية الشعب السوري)

(3) تقدم هذه المصفوفات تلخيصًا مكثفًا جدًا عن خلاصات البحث، ولا يمكن الاعتماد على هذا التلخيص للحصول على فكرة وافية عن المحتوى، ولا بد من الرجوع إلى النص للإحاطة بالتفاصيل الهامة.

	المحور الثاني- الموقف من التمييز على أساس الدين بين السوريين			المحور الثالث- الموقف من حرية الاعتقاد والتعبير الديني	
تضمين (حيادية الدولة) في المبادئ فوق الدستورية	لا حاجة لاشتراط ديني (دين رئيس الجمهورية)	يوجد مظلومية سنّية تسبب بها النظام الأسدي	عدم وجود خانة الدين في الوثائق الشخصية	رفض المحاصصة، مراعاة الكفاءة فقط
تضمين (حيادية الدولة) في المبادئ فوق الدستورية	لا حاجة لاشتراط ديني (دين رئيس الجمهورية)	يوجد مظلومية سنّية تسبب بها النظام الأسدي	عدم وجود خانة الدين في الوثائق الشخصية	رفض المحاصصة، مراعاة الكفاءة فقط
تضمين (حيادية الدولة) في المبادئ فوق الدستورية	لا حاجة لاشتراط ديني (دين رئيس الجمهورية)	يوجد مظلومية سنّية تسبب بها النظام الأسدي	عدم وجود خانة الدين في الوثائق الشخصية	رفض المحاصصة، مراعاة الكفاءة فقط
عدم تعيين	لا حاجة لاشتراط ديني (دين رئيس الجمهورية)	عدم تعيين	عدم وجود خانة الدين في الوثائق الشخصية (على الأرجح)	رفض المحاصصة، مراعاة الكفاءة (على الارجح)
تضمين (حيادية الدولة) في المبادئ فوق الدستورية	لا حاجة لاشتراط ديني (دين رئيس الجمهورية)	يوجد مظلومية سنّية تسبب بها النظام الأسدي	عدم وجود خانة الدين في الوثائق الشخصية	تمثيل يراعي التنوع الديني والقومي والمناطقي
تضمين (حيادية الدولة) في المبادئ فوق الدستورية	لا حاجة لاشتراط ديني (دين رئيس الجمهورية)	لا يوجد مظلوميات دينية في سوريا	عدم وجود خانة الدين في الوثائق الشخصية	نظام محاصصة مؤقت
عدم تعيين	غير متعين	يوجد مظلومية سنّية	غير متعين	رفض المحاصصة
موقف رافض لحيادية الدولة تجاه الأديان	غير متعين	يوجد مظلومية سنّية	غير متعين	غير متعين
عدم تعيين	غير متعين	غير متعين	غير متعين	رفض المحاصصة الطائفية
موقف رافض لحيادية الدولة تجاه الأديان	رئيس جمهورية مسلم من أهل السنة والجماعة	يوجد مظلومية سنّية	وجود خانة الدين	رفض المحاصصة، لكن واقعا هو تمثيل غير متوزان
عدم تعيين	دين رئيس الجمهورية الإسلام	رفض (المظلوميات الدينية)	عموما، لا توجد خانة الدين	رفض المحاصصة، في الواقع تمثيل غير متوازن
تضمين «حيادية الدولة تجاه الدين» في المبادئ فوق الدستورية؟	**دين رئيس الجمهورية**	**المظلوميات/ المظلومية السنّية**	**خانة الدين في الوثائق الشخصية الرسمية**	**نظام محاصصة طائفية**

دعم الحق في الالحاد العلني	دعم حرية الانتقال العقائدي	دعم الحق في انتقاد المعتقدات الدينية	رفض قانون « ازدراء الأديان»	ممارسة الشعائر في المؤسسات، مع تخصيص أماكن	المحور الرابع: علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية والتعليم الديني	عدم تدخل الدولة مطلقا
غير متعين	دعم حرية الانتقال العقائدي	عدم تأييد انتقاد المعتقدات	دعم قانون « ازدراء الأديان « لحماية القيم الدينية	الأفضل عدم ممارسة الشعائر في المؤسسات		عدم تدخل الدولة مطلقا
غير متعين	غير متعين	رفض انتقاد المعتقدات الدينية	دعم قانون « ازدراء الأديان « للاساءات المتعمدة.	ممارسة الشعائر في المؤسسات، مع تخصيص أماكن		دور اشرافي
غير متعين	غير متعين	غير متعين	غير متعين	غير متعين		غير متعين
دعم الحق في الالحاد العلني	دعم حرية الانتقال العقائدي	دعم الحق في انتقاد المعتقدات الدينية	دعم قانون « ازدراء الأديان « للاساءات المتعمدة.	ممارسة الشعائر في المؤسسات، بدون تخصيص أماكن		دور إشرافي
غير متعين	دعم حرية الانتقال العقائدي	دعم الحق في انتقاد المعتقدات الدينية	غير متعين	حظر ممارسة الشعائر الدينية في المؤسسات		عدم تدخل الدولة مطلقا
غير متعين	غير متعين	غير متعين	غير متعين	غير متعين		إدار مباشرة من قبل الدولة
رفض « الالحاد العلني» على الأرجح	لا يجوز الخروج من الإسلام	رفض انتقاد المعتقدات الدينية على الأرجح	دعم قانون « ازدراء الأديان»	دعم ممارسة الشعائر الدينية على الارجح		غير متعين
غير متعين	غير متعين	غير مرغوب	دعم قانون « إزدراء الأديان»	غير متعين		دور اشرافي
الالحاد العلني مرفوض بشدة	لا يجوز الخروج من الإسلام	مسموح انتقاد كل المعتقدات الدينية ماعدا الإسلام	دعم قانون» إزدراء الأديان»	إلزام المسلمين بممارسة الشعائر الدينية.		إدارة مباشرة
غير متعين، الميل للتسامح	لا يجوز الخروج من الإسلام	الميل للتسامح	قانون يجرم الإساءة إلى الأديان والشعائر الدينية	عدم السماح باقامة الشعائر الدينية عموما		إدارة مباشرة من قبل الدولة
الحق في الإلحاد العلني	**الحق في الانتقال العقائدي بين الأديان**	**الحق في انتقاد المعتقدات الدينية**	**قانون خاص «ازدراء الأديان»**	**حرية ممارسة الشعائر الدينية في المؤسسات الحكومية والعسكرية**		**دورالدولة في إدارة المؤسسات الدينية**

عدم وجود أي مقرر ديني	عدم حصولها على تمويل حكومي	رفض منصب المفتي	إلغاء وزارة الأوقاف بالكامل	المحور الخامس: الدستور وقانون الأحوال الشخصية	سوريا دولة حيادية تجاه عقائد مواطنيها
عدم وجود مقرر ديني	عدم حصولها على دعم حكومي	الغاء منصب المفتي	إلغاء وزارة الأوقاف		خيارات متعددة:
مقرر ديني واحد لجميع الطلاب بتوجه وصفي عام	تمويل حكومي جزئي	منصب المفتي -منصب رمزي	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية		القرآن الكريم والسنة مصدر من مصادر التشريع
غير متعين	غير متعين	غير متعين	غير متعين		غير متعين
مقرر لمادة السلوك و الأخلاق فقط	تمويل حكومي جزئي	منصب المفتي -منصب رمزي	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية		خيارات متعددة
مقرر تاريخ الأديان	تمويل حكومي جزئي	رفض منصب المفتي	إلغاء وزارة الأوقاف بالكامل		سوريا حيادية تجاه عقائد مواطنيها
مقرر تربية دينية خاص بالمسلمين	تمويل حكومي، على الأرجح	دعم منصب المفتي، على الأرجح	وزارة أوقاف (إسلامية)، على الأرجح		غير متعين
مقرر تربية دينية خاص للمسلمين، على الأرجح	غير متعين	دعم منصب المفتي (تعيين أسامة الرفاعي 2021)	وزارة أوقاف (إسلامية) على الأرجح		الإسلام هو المصدر التشريعي
مقرر تربية دينية خاص للمسلمين وآخر للمسيحيين	غير متعين	دعم منصب المفتي	هيئة الأوقاف والشؤون الدينية(الإسلامية)		الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع
مقررات تربية إسلامية ذات طابع مؤدلج	تمويل من قبل الهيئة نفسها، تبرعات داخلية وخارجية	المجلس الأعلى للإفتاء	وزارة الأوقاف والدعوة والإرشاد (الإسلامي)		الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع
مقرر تربية دينية خاص للمسلمين وآخر للمسيحيين	تمويل حكومي	منصب المفتي موجود حتى 1202	وزارة الأوقاف (عمليا خاصة بالمسلمين)		الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع
مقرر التربية الدينية في المدارس الحكومية	**تمويل المدارس والمعاهد الدينية**	**منصب مُفتي عام للدولة السورية**	**الخيار الأنسب لمنصب وزارة الأوقاف**		**الصياغات الدستورية الأنسب؟**

حرية الاختيار بين قانون ديني أو قانون مدني	إجابة أخرى
حرية الاختيار بين قانون ديني أو قانون مدني	الدول العلمانية التي تضمن حرية الاعتقاد
قانون أحوال شخصية مدني موحد لجميع السوريين	دول العالم الإسلامي (تشريعات دينية المصدر)
غير متعين	غير متعين
قانون أحوال شخصية خاص لكل طائفة دينية	الدول العلمانية التي تضمن حرية الاعتقاد
قانون أحوال شخصية مدني موحد لكل السوريين	الدول العلمانية تدعم حرية الاعتقاد
قانون أحوال شخصية خاص لكل طائفة دينية	دول العالم الإسلامي، على الأرجح
قانون أحوال شخصية خاص لكل طائفة دينية	دول العالم الإسلامي، على الأرجح
قانون أحوال شخصية خاص لكل طائفة دينية	دول العالم الإسلامي، على الأرجح
قانون أحوال شخصية خاص لكل طائفة دينية	دول العالم الإسلامي، على الأرجح
قانون أحوال شخصية خاص لكل طائفة دينية	غير متعين
فيما يخص قانون الأحوال الشخصية	**ما هي الدول الأنسب لضمان الحريات الدينية؟**

ثانيًا: مصفوفة الشخصيات

محاور البحث	جمال الشوفي	راتب شعبو	عباس شريفة	عبد الرحمن الحاج	عفراء جلبي	علي محمود العمر	مناف الحمد	هفال يوسف
المحور الأول: الموقف من هوية الدولة								
وجود هوية للدولة السورية	هوية ثقافية حضارية مع حياد عملي تجاه الأديان	محايدة تمامًا تجاه الأديان	هوية ثقافية حضارية	هوية ثقافية حضارية	هوية ثقافية حضارية	هوية ثقافية حضارية	هوية ثقافية حضارية	حيادية تجاه الأديان والمذاهب
الإسلام هو الدين الرسمي لدولة	رفض العبارة	رفض العبارة	الإسلام هو الدين الرسمي للدولة	الإسلام هو الدين الرسمي للدولة	رفض العبارة	الدولة يجب أن تكون فوق دينية	رفض العبارة	رفض العبارة
الإسلام هو دين غالبية الشعب السوري	تضر بالحياد الديني	غير ضرورية	أيّد العبارة	غير ضرورية	تؤيد العبارة	يؤيّد العبارة	غير ضرورية	غير ضرورية
تضمين حيادية الدولة تجاه الدين في المبادئ فوق الدستورية	يؤيد	يؤيد	يؤيد	رفض	تؤيد	يؤيد	يعترض على وجود مبادئ غير دستورية	يعترض على وجود مبادئ غير دستورية
المحور الثاني: الموقف من التمييز على أساس الدين بين السوريين								
دين رئيس الجمهورية	لا حاجة لأي شرط ديني	لا حاجة لأي شرط ديني	موافق	لا حاجة لأي شرط ديني	لا حاجة لأي شرط ديني	لا حاجة لأي شرط ديني	لا حاجة لأي شرط ديني	لا حاجة لأي شرط ديني
المظلوميات/ المظلومية السنية	يوجد مظلومية سنية	يعترض على مفهوم المظلوميات	يوجد مظلومية سنية	يوجد مظلومية سنية	عدم تعيين	عدم تعيين	يوجد مظلومية سنية	يعترض على مفهوم المظلوميات
خانة الدين في الوثائق الشخصية الرسمية	رفض	رفض	موافق على وجود خانة الدين	رفض	رفض	رفض	رفض	رفض
نظام المحاصصة الطائفية	الكفاءة كمعيار وحيد	الكفاءة كمعيار وحيد	الكفاءة كمعيار وحيد	يراعي التنوّع الديني والقومي والمناطقي	الكفاءة كمعيار وحيد	يراعي التنوع الثقافي والمناطقي	الكفاءة كمعيار وحيد	الكفاءة كمعيار وحيد

المحور الثالث: الموقف من حرية الاعتقاد والتعبير الديني							
الحق في الإلحاد العلني	عدم تعيين	تأييد	تأييد	تأييد	تأييد	تأييد/ في حدود احترام الاخرين	تأييد
الحق في الانتقال العقائدي بين الأديان	عدم تعيين	تأييد	تأييد	تأييد	تأييد	عدم تعيين	تأييد
الحق في انتقاد المعتقدات الدينية	عدم تعيين	نعم		نعم	نعم	نعم ... ولكن ..	لا يؤيد	تأييد
قانون خاص «ازدراء الأديان»	نعم، لحماية القيم الدينية	رفض لأنه يقيّد حرية التعبير	التوفيق بين حرية التعبير واحترام الرموز الدينية	نعم، لكن فقط للإساءة المُتعمدة	التوفيق بين حرية التعبير واحترام الرموز الدينية	عدم تعيين	نعم، لكن فقط للاساءة المتعمدة	رفض لأنه يقيد حرية التعبير
حرية ممارسة الشعائر الدينية في المؤسسات الحكومية والعسكرية	رفض	رفض	نعم، مع تخصيص أماكن خاصة	نعم، مع تخصيص أماكن خاصة	تؤيد	حظر الممارسة	نعم، مع تخصيص أماكن خاصة	من الأفضل عدم ممارسة الشعائر في المؤسسات
المحور الرابع: علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية والتعليم الديني							
دور الدولة في إدارة المؤسسات الدينية	دور إشرافي فقط	دور إشرافي فقط	ضرورة تدخل الدولة في إدارة المؤسسات	عدم تدخل الدولة مطلقًا	دور إشرافي فقط	دور إشرافي فقط	دور إشرافي فقط	دور إشرافي فقط
مقرر التربية الدينية في المدارس الحكومية	تاريخ الأديان ومقرر آخر للسلوك والأخلاق	مادة عن تاريخ الأديان	مقررات دينية خاصة لكل فئة	مقررات دينية خاصة لكل فئة	مادة عن تاريخ الأديان	مقرر ديني واحد لجميع الطلاب بتوجه وصفي عام	مقررات دينية خاصة لكل فئة	مادة عن تاريخ الأديان
تمويل المدارس والمعاهد الدينية	رفض تمويلها	رفض	رفض تمويلها	تمويل حكومي جزئي	تمويل حكومي جزئي	تمويل حكومي جزئي	تمويل حكومي جزئي	تمويل حكومي كامل

منصب مفتي عام للدولة السورية	عدم تعيين	رفض	أؤيد وجود منصب المفتي	لا أؤيد وجود منصب المفتي	لا أؤيد وجود منصب المفتي	مجلس توجيه مؤلف من كفاءات تربوية اجتماعية ودينية مختلفة	عدم تعيين	لا يؤيد
الخيار الأنسب لمنصب وزارة الأوقاف	عدم تعيين	إلغاء الوزارة	إلغاء الوزارة	إلغاء وزارة الأوقاف بالكامل	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
المحور الخامس: الدستور وقانون الأحوال الشخصية								
الصياغات الدستورية الانسب	سوريا دولة حيادية تجاه عقائد مواطنها	دستور علماني ينص على حيادية الدولة	الفقه مصدر رئيسي للتشريع	تضمين الإسلام كدين رسمي للدولة	سورية دولة حيادية تجاه عقائد مواطنها	دولة فوق دينية وفوق أيديولوجية	دولة حيادية	سورية دولة علمانية
فيما يخص قانون الأحوال الشخصية	حرية الاختيار بين قانون مدني أو ديني.	قانون مدني موحد	حرية الاختيار بين قانون مدني أو ديني.	حرية الاختيار بين قانون مدني أو ديني.	حرية الاختيار بين قانون مدني أو ديني.	قانون أحوال شخصية عام	قانون أحوال شخصية خاص لكل طائفة	قانون مدني موحد
ما هي الدول الأنسب لضمان الحريات الدينية؟	الدولة الحيادية	الدول العلمانية	عدم تعيين	النموذج الأميركي أقرب النماذج القابلة للتطبيق	العلمانية بنموذجها الأميركي والإنكليزي والألماني	الدول العلمانية	الدول العلمانية	الدول العلمانية

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مؤسسة بحثية علمية مستقلة غير ربحية، تدعم الابتكار النظري المؤسس على اشتقاق المعرفة من الواقع. وتهتم بقضايا الإنسان السوري الراهنة وبمستقبله، وبالصراع الدائر في سورية وآفاقه، وبسبل الانتقال إلى الدولة الوطنية الحديثة.

تنتج المؤسسة دراسات وأبحاثا سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، وتنفذ مشاريع، وتقوم بنشاطات وتجري حوارات، وتطلق مبادرات، وتعمل لأن تكون ساحة للنقاش العمومي، مستندة إلى القيم المعاصرة للعقلانية والحرية والديمقراطية والعدالة، وحقوق الإنسان، وقيم المواطنة.

WWW.HARMOON.ORG

Harmoon Center for Contemporary Studies

Doha, Qatar:
Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey:
Tel. +90 (212) 813 32 17
Tel. +90 (212) 542 04 05
PO.Box: 34055